المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2015

لجنة المالية والتنمية الاقتصادية
لمجلس النواب

الاثنين 20 أكتوبر 2014

محاور العرض

I الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

II السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

III أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015

IV المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

V أهم التدابير المقترحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015

الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

- **يستمد المشروع مضامينه من التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطب جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد و ذكرى ثورة الملك و الشعب الخالدة وافتتاح السنة التشريعية:**

✓ **«...نوجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة، لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013.**

إن الهدف من هذه الدراسة ليس فقط إبراز قيمة الرأسمال غير المادي لبلادنا، وإنما لضرورة اعتماده كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم».

✓ **«...فخلال 15 سنة الأخيرة، تمكن المغرب من ترسيخ مساره الديمقراطي، وتوطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزاوجة بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة».**

✓ **« ...لقد بلغ نموذجنا التنموي مرحلة من النضج، تجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. إلا أن السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحصين المكاسب، وتقويم الاختلالات، وتحفيز النمو والاستثمار.»**

✓ **«... إنكم أمام سنة تشريعية فاصلة، سواء تعلق الأمر باستكمال إقامة المؤسسات، أو بتفعيل الجهوية المتقدمة، أو بإصلاح منظومة التربية والتكوين.».**

« مقتطفات من الخطب الملكية السامية»

الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

- كما يستند هذا المشروع إلى التزامات البرنامج الحكومي وأولويات وآفاق العمل الحكومي للنصف الثاني من الولاية الحكومية:

✓ صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية وتعزيز البناء الديمقراطي ومواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وترسيخ القانون والحريات والحكامة الجيدة؛

✓ النهوض بالاقتصاد الوطني وخلق ظروف الإقلاع الاقتصادي؛

✓ دعم التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وتدعيم التنوع الثقافي؛

✓ تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى.

محاور العرض

I الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

II السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

III أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015

IV المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

V أهم التدابير المقترحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015

السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

سياق دولي مضطرب لم يبلغ بعد مرحلة الاستقرار

- استمرار ركود اقتصاديات منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا، نتيجة:
  - ✓ تداعيات الأزمة الأوكرانية؛
  - ✓ تأخر الاصلاحات الاقتصادية الضرورية في بعض البلدان ؛

  ⬅ خفض توقعات للنمو الاقتصادي لمنطقة الأورو لسنة 2014:

  - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: 0,8%؛
  - البنك المركزي الاوروبي : 0,9%؛

- استمرار الاضطرابات الجيوسياسية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

- تأكيد المنحى الإيجابي لأداء المهن العالمي (38,3% من إجمالي الصادرات)؛
- بروز بوادر انتعاش تدريجي للقطاعات التي عرفت تراجعا خلال الفصل الأول من السنة؛
- ارتفاع عائدات السياحة بحوالي 2% وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب1,1 %. وقد مكنت هذه المداخيل من تغطية 62,5% من العجز التجاري حتى متم شتنبر من سنة 2014 مقابل 58,5% خلال نفس الفترة من سنة 2013.

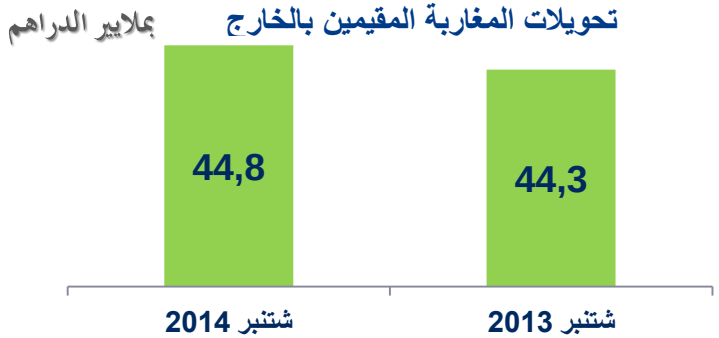

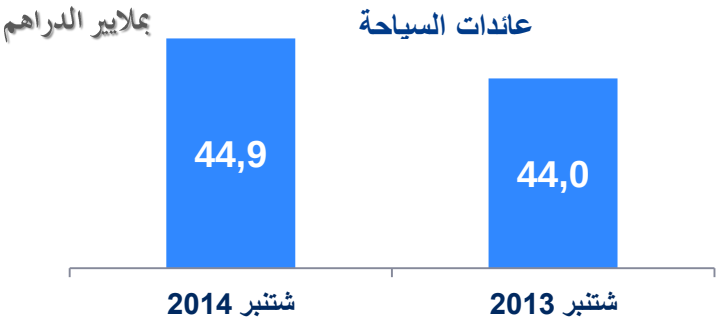

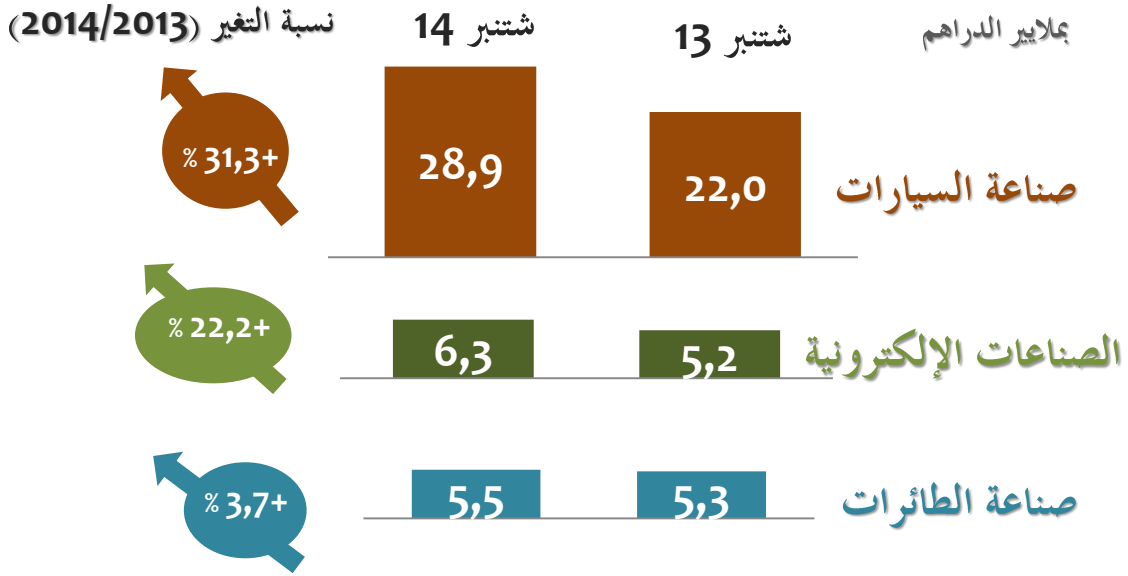

تراجع العجز التجاري ب5,1%، وارتفاع صافي احتياطات الصرف لتغطية أكثر من 5 أشهر من الواردات.

السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

هذه الإنجازات تحققت بفضل التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة، من خلال توطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزاوجة بين :

- **المشاريع الهيكلية** (الطرق السيارة والسريعة، الموانئ والمطارات...)؛
- **والاستراتيجيات القطاعية** (مخطط المغرب الأخضر، مخطط الإقلاع الصناعي، رؤية السياحة،....)؛
- **والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة** (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الطاقات المتجددة،...)؛
- **والانفتاح الجهوي والدولي** (التوقيع على 56 اتفاقية للتبادل الحر وتعزيز العلاقات جنوب – جنوب).

15 سنة من الانجازات و التراكمات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله

كان من نتائج هذه السياسة الرشيدة لجلالته

تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ما ساهم في انخفاض ملحوظ لتقلب الناتج الداخلي الخام في مواجهة الصدمات الخارجية.

تطور الناتج الداخلي الخام ، بقيم ثابتة ، ب %

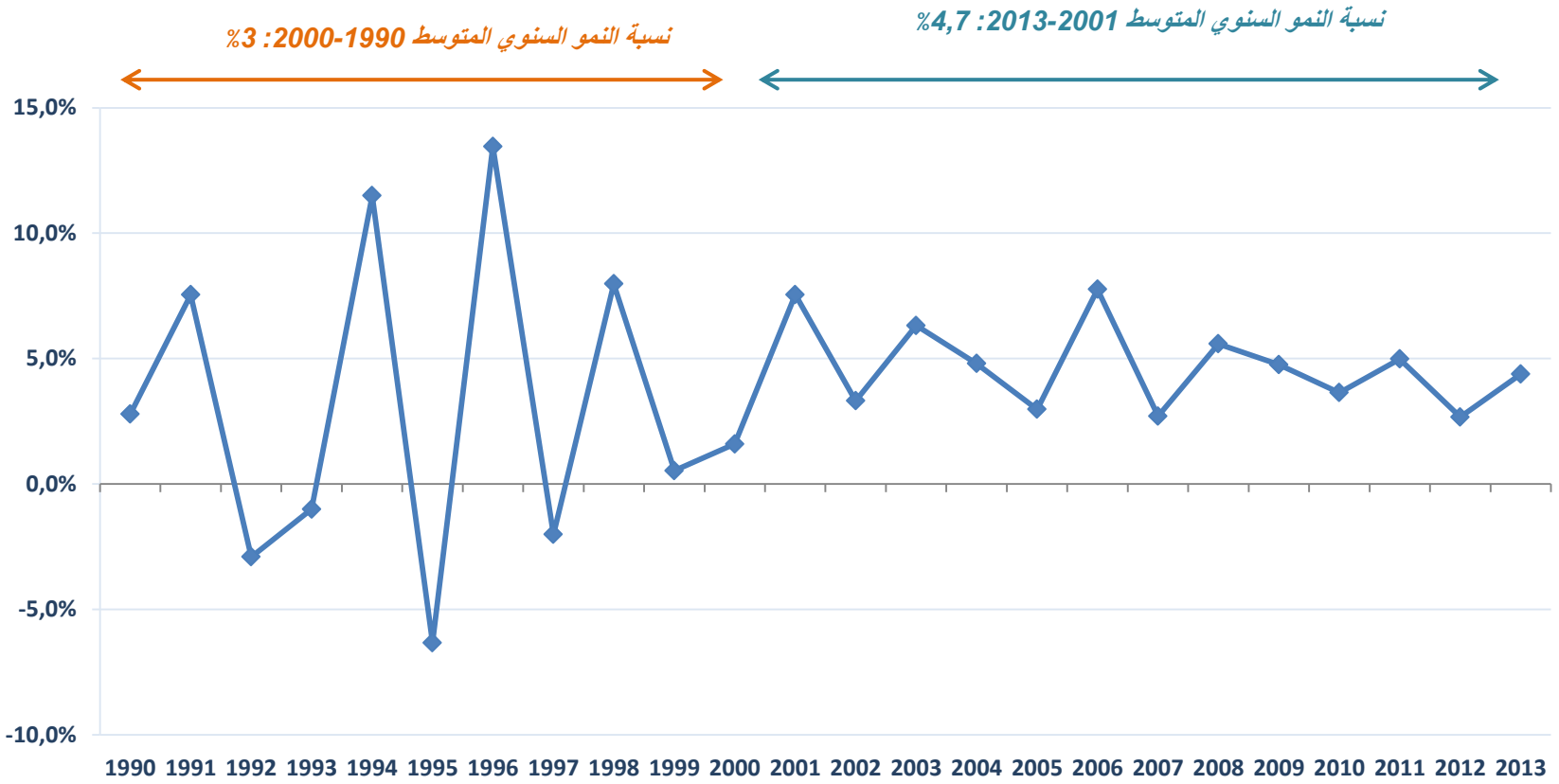

...وارتفعت الاستثمارات الأجنبية الموجهة للمغرب

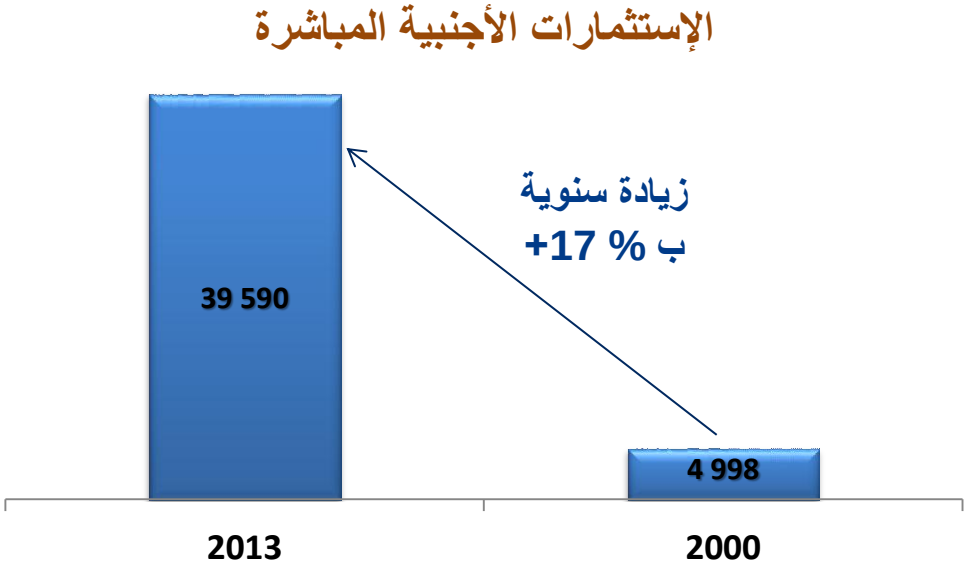

معدل التطور السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين سنتي 2000 و2013 يفوق **%17**

...و تم التقليص من نسب البطالة و الفقر

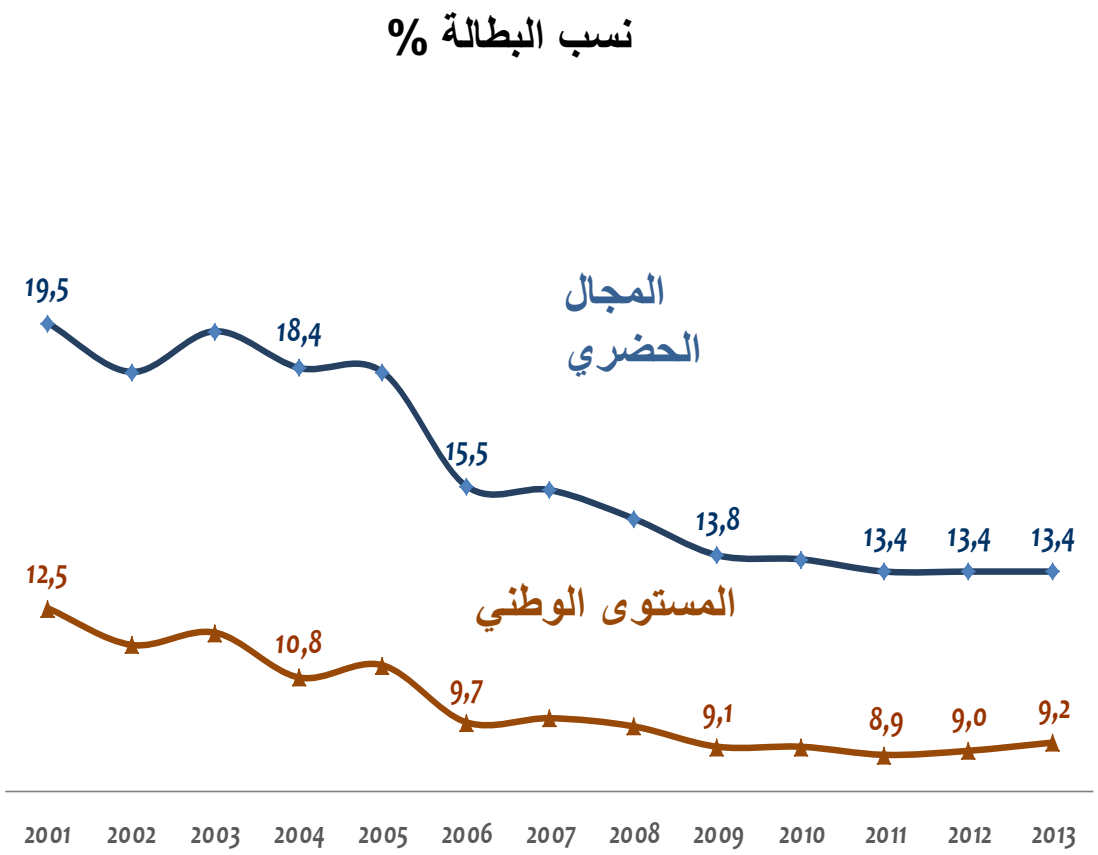

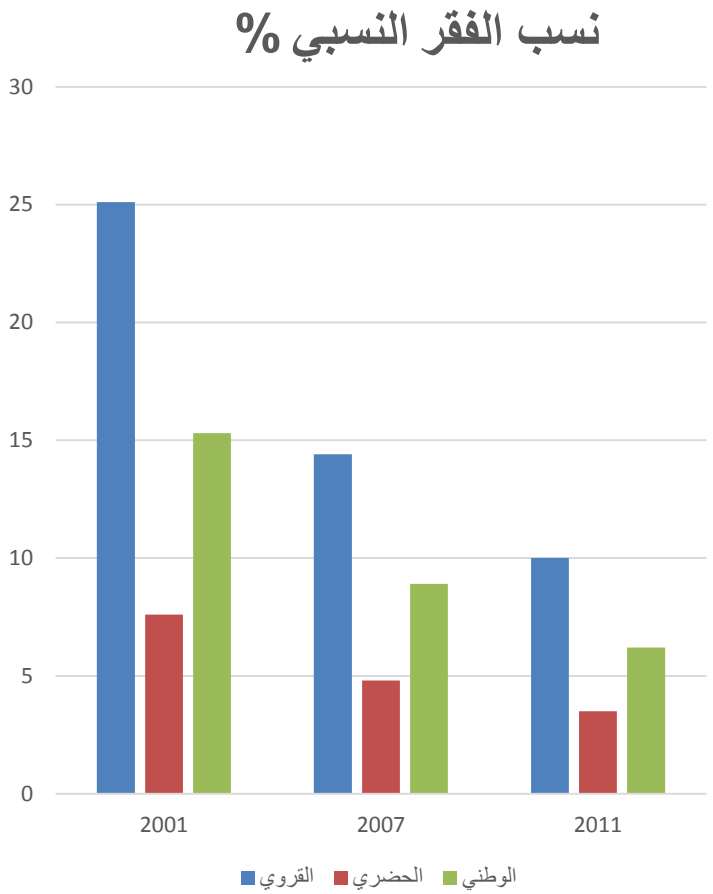

...و تحسن الدخل الفردي

الدخل الوطني المتاح الإجمالي للفرد بالدراهم

(معدل تطور سنوي بلغ + 4,88 %)

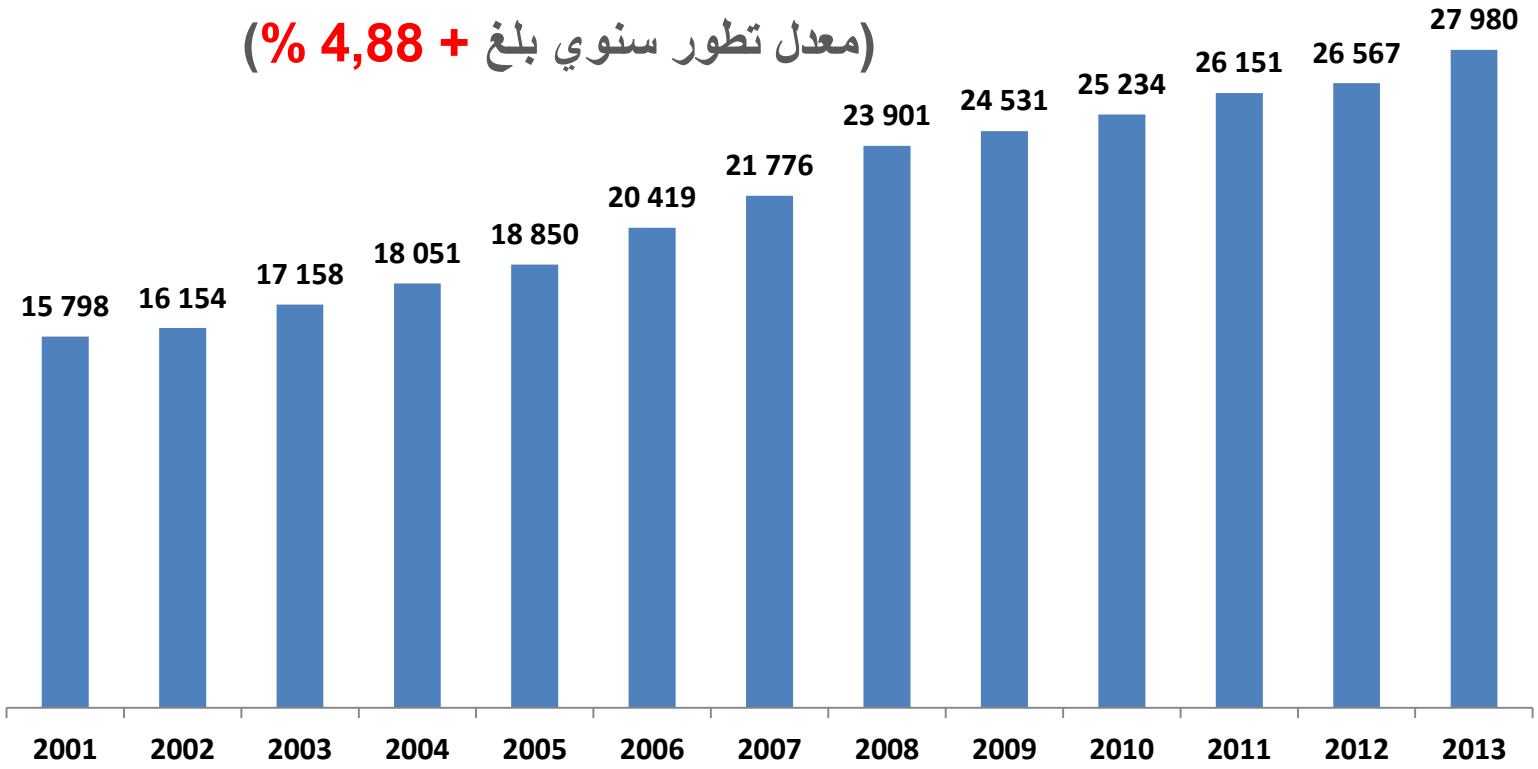

15 سنة من الانجازات والتراكمات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله

...وتعززت ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المغربي

- الحفاظ على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار (Investment Grade) . — FitchRatings
- الحفاظ على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار (Investment Grade) مع استرجاع تنقيط الآفاق المستقبلية لبلادنا من "سالبة" إلى "مستقرة". — STANDARD &POOR'S
- الموافقة على تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة لسنتين إضافيتين. — FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL
- تقدم بلادنا بـــ 8 درجات في مجال تحسين مناخ الأعمال بالصعود إلى المرتبة 87/189 في الترتيب العالمي حسب تقرير البنك الدولي برسم سنة 2014، مسجلة بذلك ثاني أحسن تطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. — BANQUE MONDIALE
- تقدم بلادنا بـــ 5 درجات في مؤشر التنافسية العالمية بالصعود إلى المرتبة 72/144 في الترتيب العالمي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشر التنافسية 14-2015. — WORLD ECONOMIC FORUM

15 سنة من الانجازات والتراكمات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله

«...إن المكاسب والمنجزات التي تم تحقيقها، لا ينبغي أن تكون دافعا للارتياح الذاتي، بل يجب أن تشكل حافزا قويا على مضاعفة الجهود والتعبئة الدائمة.

فالاقتصاد المغربي إما أن يكون صاعدا، بفضل مؤهلاته، وتضافر جهود مكوناته. وإما أنه سيخلف موعده مع التاريخ.

لقد بلغ نموذجنا التنموي مرحلة من النضج، تجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. إلا أن السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحصين المكاسب، وتقويم الاختلالات، وتحفيز النمو والاستثمار...»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لثورة الملك والشعب.

الحكومة عازمة على جعل مشروع قانون المالية لسنة 2015، منعطفا أساسيا في مسار تثمين وتحصين وتجديد نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، بجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة

محاور العرض

I الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

II السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

III أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015

IV المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

V أهم التدابير المقترحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015

أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015

- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة
- تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش الشغل ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية
- مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

1. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

مواصلة مجهود الاستثمار العمومي لتأهيل البنية التحتية الاساسية

تعزيز تكامل المخططات القطاعية وتسريع وتيرة إنجازها

وفق مقاربة متجددة تروم تثمين المشاريع المنجزة، وتحسين نجاعة وفعالية والتقائية الاستثمارات المبرمجة، وتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتشجيعها مع استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بها.

تعزيز الاستثمار العمومي كرافعة أساسية للتنمية :

تطور حجم الإستثمار العمومي (بملايير الدراهم)

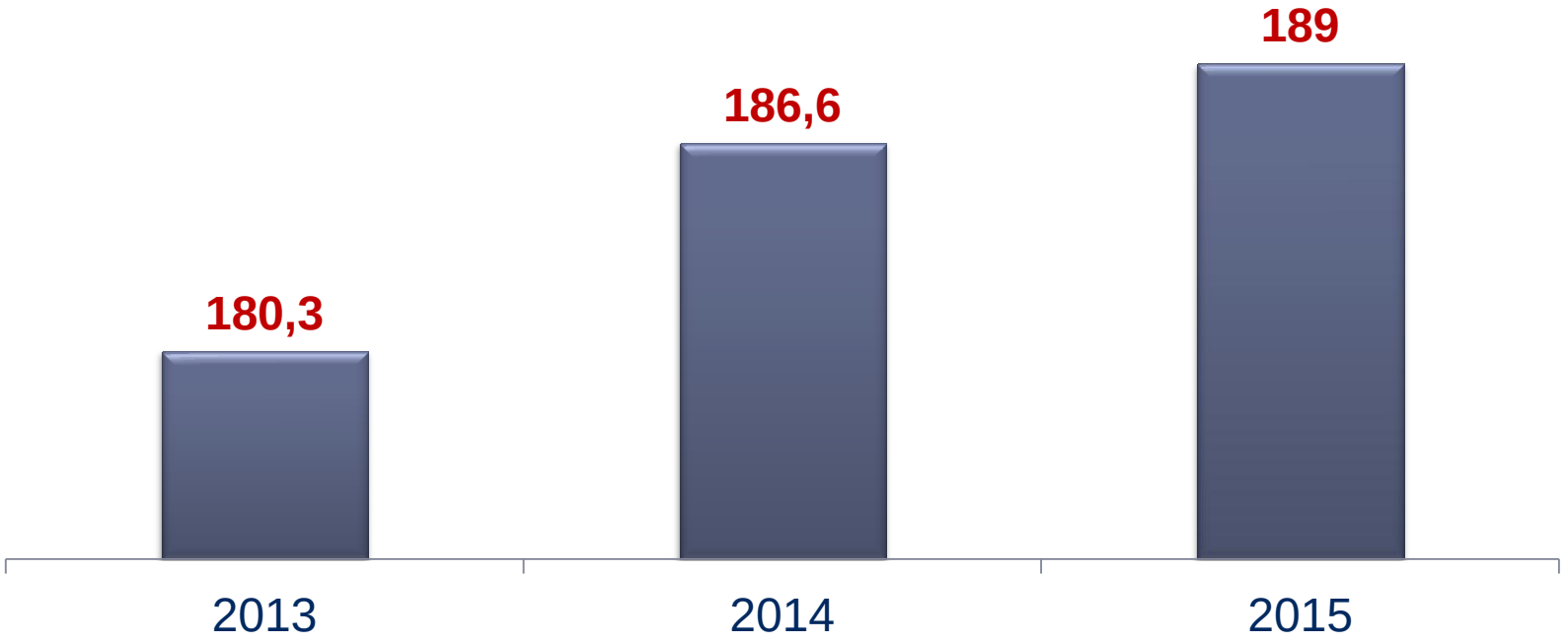

189 مليار درهم أي بزيادة 2,4 مليار درهم

مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية (برسم سنة 2015)

برنامج الطرق (6 ملايير درهم)

- مواصلة أشغال الطريق السيار الجديدة-آسفي (143 كلم) والطريق السيار برشيد-خريبكة (77 كلم) وكذا الطريق المداري للرباط (41 كلم) بهدف الوصول إلى شبكة طرق تصل إلى 1800 كلم في أفق 2015؛
- مواصلة أشغال إنجاز الطرق السريعة أحفير- سلوان والعرائش- القصر الكبير وقنطرة واد ماسة- تزنيت وتثنية الطريق الرابطة بين تازة والحسيمة ؛
- مواصلة أشغال صيانة الطرق بتكسية 1130 كلم وتقوية 600 كلم وتوسعة 500 كلم.

برنامج السكك الحديدية (8,5 مليار درهم)

- مواصلة إنجاز أشغال المرحلة الأولى للخط فائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة والتثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات ومراكش وبرنامج تحديث المحطات.

مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية (برسم سنة 2015)

برنامج بناء السدود (1,3 مليار درهم)

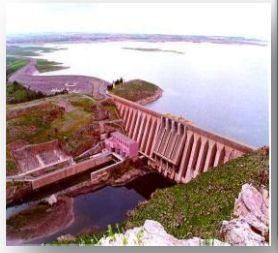

- مواصلة أشغال بناء سدود مرتيل و ولجة السلطان وسيدي عبد الله و الخروب والمركب مدز– عين تمدرين – أزغار ؛
- الانطلاق الفعلي لأشغال بناء ثلاث سدود كبرى :
  - سد قدوسة بإقليم الرشيدية بغلاف مالي يناهز **900** مليون درهم ؛
  - سد تاركة أومادي بعمالة كرسيف بغلاف مالي يناهز **1,3** مليار درهم ؛
  - سد تيداس على واد أبي رقراق بغلاف مالي يناهز **1,25** مليار درهم.

تهيئة الموانئ (1,1 مليار درهم)

- مواصلةإنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد؛
- مواصلة توسعة ميناء طرفاية والجبهة ؛
- انطلاق أشغال بناء ميناء جديد للصيد البحري بالمهيريز (جنوب الداخلة) ؛
- انطلاق الدراسات لإنجاز المركب المينائي الناظور غرب المتوسط بغلاف مالي قدره **9.884** مليون درهم.

1. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

مواصلة تفعيل مشاريع التنمية الحضرية المندمجة

- برنامج تنمية مدينة الدار البيضاء الكبرى : 33,6 مليار درهم
- البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط (2014-2018) : 9,42 مليار درهم
- برنامج التنمية المندمجة والمتوازنة لطنجة الكبرى (2013-2017) : 7,6 مليار درهم
- برامج تنمية وتطوير مدينة مراكش (2014-2017) : 5,92 مليار درهم
- برنامج إعادة تهيئة المجال الحضري والاقتصادي لمدينة تطوان (2014- 2018) : 4,5 مليار درهم
- برنامج التأهيل الحضري المندمج لمدينة سلا (2014-2016) : 1,04 مليار درهم

تحقيق تنمية متجانسة ومندمجة للمدن

1. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

تعزيز تكامل المخططات القطاعية وتسريع وتيرة إنجازها :

مخطط المغرب الأخضر: (7,5 مليار درهم)

- مواصلة تنفيذ 328 مشروعا تم إطلاقها ما بين سنة 2010 و 2014 في إطار الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية وإطلاق 79 مشروعا جديدا ؛
- تقوية البرامج المتعلقة بالبحث الزراعي والتعليم العالي والتقني والتكوين المهني في المجال الفلاحي ؛
- مواصلة العمليات الأفقية من خلال تفعيل الاستراتيجية الخاصة بالمجلس الفلاحي وإنجاز الأقطاب الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية وتعزيز الأمن الصحي للمنتوجات الفلاحية .

مخطط «آليوتيس» للصيد البحري : (268 مليون درهم)

- مواصلة برنامج دعم الصيد الساحلي والتقليدي عبر استثمارات منتجة واجتماعية ؛
- مواصلة البرنامج الوطني لتهيئة الساحل ؛
- تقوية التماسك الاقتصادي والاجتماعي للساكنة الساحلية التي تعتمد على الصيد التقليدي عبر إنشاء قرى الصيادين؛
- مواصلة برامج تهيئة المصايد بشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية .

1. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

تعزيز تكامل المخططات القطاعية وتسريع وتيرة إنجازها :

الاستراتيجية الطاقية : (10,7 مليار درهم)

- مواصلة تشييد محطات الطاقة الريحية ومحطات الطاقة الشمسية ومولدات الديزل ؛
- بداية استغلال المركب الريحي لتازة (150 ميغاواط) والشطر الأول من مشروع نور 1 للطاقة الشمسية (160 ميغاواط).

رؤية 2020 للسياحة : (458,6 مليون درهم)

- تقوية تنافسية نسيج الفاعلين في القطاع ؛
- تنويع محفظة المنتوج وتقوية الترويج والتسويق للمنتوج السياحي المغربي ؛
- مواصلة إحداث مدارس التكوين الفندقي والسياحي المتميزة ؛
- دعم الاستثمارات السياحية وابتكار طرق جديدة للتمويل عن طريق الضمان.

تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020 :

الأهداف

- خلق 500 ألف منصب شغل نصفها من الاستثمارات المباشرة الأجنبية والنصف الآخر من النسيج الصناعي الوطني المتجدد ؛
- الرفع من حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بـ 9 نقط لتبلغ 23% سنة 2020.

المرتكزات الاستراتيجية

- تطوير النظم الإيكولوجية الصناعية بهدف خلق دينامية وعلاقة جديدة بين المجموعات والمقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، مبنية على الاندماج والتكامل وتطوير شراكات ذات النفع المتبادل.
- وضع آليات الدعم المالي والتقني من خلال إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بغلاف مالي يقدر ب 3 ملايير درهم، موازاة مع توفير عرض مالي وعقاري تنافسي؛
- تحسين تموقع المغرب في الأسواق الدولية وجعله قبلة للاستثمارات الأجنبية.

تثمين مجهود تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص

* مراجعة ميثاق الاستثمار؛
* تبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار؛
* إعطاء الأولوية لتسريع البث في المشاريع الاستثمارية المقدمة للجان الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي؛
* مواصلة إصلاح القضاء والإدارة.

دعم المقاولة

* دعم المقاولات وخاصة المقاولات المتوسطة والصغيرة من خلال:

- تسريع أداء المتأخرات على الإدارات العمومية؛
- تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة؛
- مواصلة معالجة تراكم الدين الضريبي ؛
- تفعيل استفادة المقاولات من حصة 20 % من الصفقات العمومية.

* مواصلة دعم برامج «امتياز» و «مساندة» الموجهة لدعم تنافسية المقاولات المتوسطة والصغيرة : **400 مليون درهم**؛
* تحسين ولوج المقاولات للتمويل من خلال مواصلة دعم وتطوير آليات الضمان.

1. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

مواصلة تحديث القطاع المالي لمواكبة دينامية الاستثمار والمقاولة

- تفعيل إصلاح القانون البنكي والأبناك التشاركية
- تنويع الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين (السندات المؤمنة ، السوق الآجلة للأوراق المالية، صناديق الاستثمار الجماعي في العقارات ...)
- تحسين آليات الإشراف على القطاع المالي وشفافيته
- تحديث الإطار التشريعي المنظم لبورصة القيم
- مراجعة الإطار التشريعي المنظم للقطب المالي للدار البيضاء

تسريع وتيرة تنزيل الدستور

تسريع وتيرة تنزيل الدستور عبر تثمين المجهودات المبذولة في إعداد القوانين التنظيمية والإسراع بإخراج تلك التي في طور الإعداد أو التي توجد في مرحلة المصادقة.

2. تسريع وتيرة تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية

مواصلة تفعيل الاصلاحات المؤسساتية

- تنزيل ميثاق إصلاح **منظومة العدالة** من أجل توطيد استقلال السلطة القضائية وتخليق منظومة العدالة وتعزيز حماية القضاء للحريات والحقوق
- تفعيل **الجهوية** من خلال المصادقة على القانون التنظيمي للجهة وباقي الجماعات الترابية.
- تفعيل **اللاتمركز الإداري** من خلال تقوية دور المصالح الخارجية للإدارات الحكومية وتقوية التنسيق بينها و بين الجماعات الترابية.

الرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

التسريع بإصلاح **أنظمة التقاعد** وفق مقاربة كفيلة بضمان توازنها المالي مع المحافظة على الحقوق المكتسبة للموظفين.

مواصلة إصلاح **النظام الجبائي** وخاصة إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء وتحقيق العدالة الجبائية وتبسيط المساطر.

2. تسريع وتيرة تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية

الرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من أجل الحفاظ على التوازنات المالية وتوفير هوامش إضافية توجه للاستثمار المنتج والخدمات الاجتماعية.

الشروع في التنزيل الفعلي والتدريجي للقانون التنظيمي للمالية فور المصادقة على المشروع.

3. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش الشغل ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية

الاستراتيجية

وضع أسس اقتصاد اجتماعي وتضامني:

- يستلهم فلسفته من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ويرتكز في أجرأته على تكامل واندماج البرامج القطاعية مع أوراش هذه المبادرة في مجالات: الصحة والتعليم والتنشيط السوسيو-ثقافي والرياضي والتكوين المهني والبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، **وتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية**.

الآليـات

- ✓ تطوير الأنشطة المدرة للدخل؛
- ✓ دعم التعاونيات؛
- ✓ تشجيع إحداث المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الذاتية؛
- ✓ تأطير الاقتصاد غير المهيكل.

إدماج كافة فئات المجتمع وكل جهاته ومناطقه في الدينامية الاقتصادية وإنتاج الثروة والاستفادة من ثمارها بشكل عادل ومتوازن اجتماعيا وترابيا.

3. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش الشغل ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية

مواصلة دعم التماسك الاجتماعي، من خلال تثمين موارد الصندوق وتوجيهها نحو :

- مواصلة جهود تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» لفائدة الفئات الفقيرة بصفة تضامنية في أفق بلوغ 8,5 مليون مستفيد.
- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المشروطة بالتمدرس: من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين إلى 812.000 تلميذ ينتمون الى 494.000 أسرة، خلال السنة الدراسية 2014-2015.
- توسيع برنامج "مليون محفظة: يُتوقع ارتفاع عدد المستفيدين ليصل إلى 3.914.949 مستفيد خلال السنة الدراسية 2014-2015.
- دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

النهوض بالرأسمال البشري عبر مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين

التربية الوطنية (45,9 مليار درهم)

- ✓ الانتهاء من إعداد البرنامج التربوي الجديد في ما يخص تعزيز المساواة في الولوج إلى التعليم والرفع من جودة التمدرس وتثمين العنصر البشري؛
- ✓ تعزيز البنية التحتية التعليمية وتحسين خدماتها؛
- ✓ تعزيز برامج محو الأمية وتقوية الشراكات مع القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

التعليم العالي (9,02 مليار درهم)

- ✓ دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة؛
- ✓ توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية والرفع من عدد المستفيدين من المنح ؛
- ✓ تطوير منظومة التكوين التقني والبحث العلمي؛
- ✓ تقوية التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والابتكار؛

التكوين المهني (403 مليون درهم)

- ✓ مواصلة ورش إصلاح حكامة نظام العقود الخاصة للتكوين ؛
- ✓ إطلاق التطبيق العملي للاستراتيجية الجديدة المندمجة للتكوين المهني ؛
- ✓ مواصلة مواكبة المهن العالمية للمغرب والقطاعات المتجددة واللوجستيك من خلال:
  - توسيع معهد مهن الطيران؛
  - الانتهاء من أشغال بناء وتجهيز معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورزازات؛
  - إطلاق أشغال بناء معهد آخر في طنجة؛
  - إطلاق أشغال بناء معهد متخصص في مهن لوجستيك الموانئ بميناء طنجة المتوسطي؛

إنعاش التشغيل :

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

الشروع في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتي تهدف إلى:

- ✓ إيلاء الأهمية القصوى لإحداث مناصب الشغل عند إعداد السياسات القطاعية؛
- ✓ تثمين العنصر البشري من خلال تحسين منظومة التكوين وملائمته لمتطلبات سوق الشغل.

الاجراءات المواكبة لدعم التشغيل

- ✓ تفعيل نظام المقاول الذاتي و توسيع مجال الأنشطة المرتبطة به؛
- ✓ تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل : تخصيص 250 مليون درهم؛
- ✓ مواصلة دعم برامج التشغيل من خلال:
  - إنجاز 60.000 عملية إدماج في إطار برنامج "إدماج"؛
  - تأهيل 18.000 شخص في إطار برنامج "تأهيل"؛
  - مواكبة 1.500 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي (المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل).

مواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية:

الصحة (13,09 مليار درهم)

- ✓ تعميم نظام التغطية الصحية وتفعيل استفادة المشتغلين بالمهن الحرة؛
- ✓ مواصلة التدابير المتخذة لتقليص وفيات الأمهات والرضع وتوطيد استراتيجية الصحة الإنجابية؛
- ✓ تقوية اجراءات الوقاية الصحية والرفع من مستوى اليقظة ضد الاخطار الوبائية؛
- ✓ مواصلة تعزيز البنية التحتية الصحية، وتحسين ظروف الاستقبال بالمستشفيات وتطوير العلاجات الاستشفائية بالمستعجلات؛
- ✓ تيسير الولوج للخدمات الصحية والأدوية وخاصة في العالم القروي.

السكن (3,2 مليار درهم)

- ✓ مواصلة تسريع برنامج «مدن بدون صفيح» من خلال الإعلان عن 04 مدن جديدة بدون صفيح؛
- ✓ العمل على معالجة السكن المهدد بالانهيار وإعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز؛
- ✓ تنويع العرض السكني عن طريق النهوض بالمدن الجديدة وتطوير برنامج السكن الاجتماعي.

مواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية :

إيلاء عناية خاصة بمغاربة العالم

- مواصلة تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة من خلال تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة والإقامة
- تعزيز الاجراءات السوسيو ثقافية الموجهة لمغاربة العالم وخاصة خلال الأيام الوطنية للمهاجر وتنظيم المخيمات الصيفية لأبناء المهاجرين
- تقوية دور المصالح الاجتماعية في القنصليات وتعزيز الشراكات مع الجمعيات الوطنية العاملة في مجال الهجرة

مواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية :

إيلاء عناية خاصة بحقوق المرأة ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف ضدها

- مواصلة تنزيل الخطة الحكومية للمساواة التي تهدف إلى المساواة بين الرجل والمرأة في أفق تحقيق المناصفة
- إحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وإطلاق البرنامج القطاعي المندمج للتحسيس حول محاربة العنف والتمييز ضد النساء
- إعداد تقارير وطنية ودولية حول وضعية حقوق المرأة والمساواة في المغرب
- إحداث جائزة «التميز» للمرأة المغربية

مواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية :

توجيه اهتمام خاص لتأطير الشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية للبلاد

- تقوية شبكة المراكز الثقافية عبر إنشاء 5 مراكز لفائدة الشباب وتأهيل 200 دار للشباب و 130 مؤسسة للأشغال النسوية موزعة عبر ربوع المملكة
- إنشاء 5 مراكز للاستقبال ومركزين للأسفار والترفيه بكل من الحوزية وطاماريس و 70 مركزا للاصطياف موزعة عبر التراب الوطني وكذا تأهيل 50 مخيما صيفيا
- مواصلة تأهيل مركز مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة وتجهيز مختلف المؤسسات السوسيو-تربوية (دور الشباب، النوادي النسوية، المخيمات الصيفية، ...)
- تقوية شبكة البنية التحتية الرياضية من خلال مواصلة بناء 150 مركزا رياضيا للقرب وإعادة تأهيل الصالات الرياضية ومراكز التكوين

مواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية :

جعل الثقافة في خدمة التنمية الاجتماعية

برنامج «تراث 2020» :

- حماية وتثمين التراث ؛
- تطوير التراث الثقافي كقطب لخلق الثروة ورافعة للتنمية الجهوية ؛
- إنجاز 140 مشروعا للتراث المادي واللامادي.

برنامج «المغرب الثقافي 2020» :

- تنمية السوق الثقافية الوطنية عبر تقديم الدعم المؤسساتي والمالي للصناعات الثقافية والفنية التي تخلق الثروة وفرص الشغل ؛
- دعم وتأهيل البنيات التحتية الثقافية للقرب.

- مواصلة إنجاز المسرحين الكبيرين للرباط والدار البيضاء والمعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص؛
- مواصلة أشغال ترميم المآثر التاريخية والأسوار والمدن العتيقة وكذا إعادة تأهيل المتاحف والمواقع التاريخية ؛
- تشجيع إصدار وتوزيع الكتاب على المستوى الوطني ؛
- تنظيم تظاهرات ثقافية ومهرجانات فنية.

4. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية

أ. مواصلة اليقظة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان استقرار التوازنات المالية

ضبط النفقات من خلال :

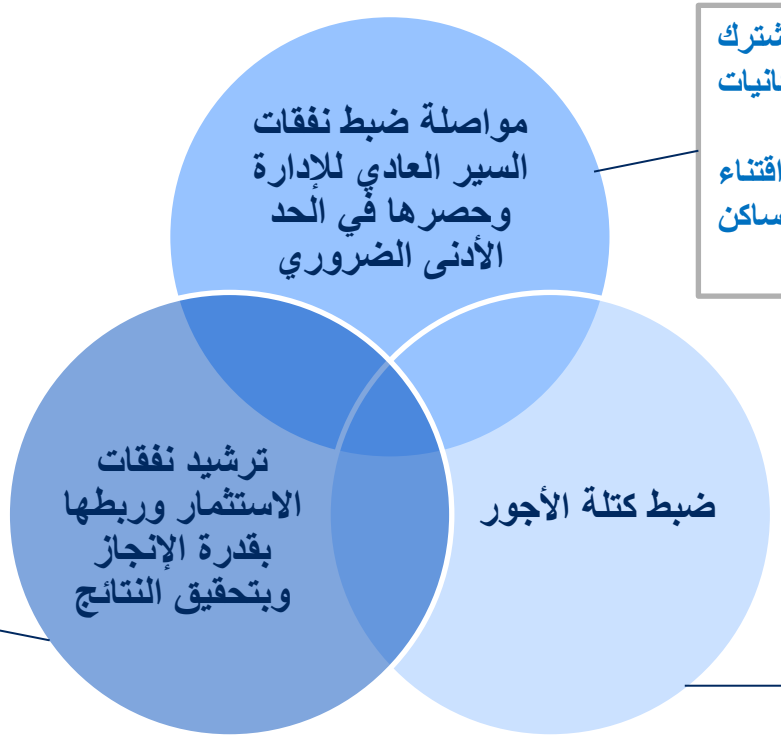

- التقيد بمبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين القطاعات للإمكانيات المتوفرة ؛
- مواصلة الالتزام بعقلنة مصاريف اقتناء وكراء السيارات والبنايات والمساكن الإدارية والمهام بالخارج

- الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار مع إعطاء الأولوية لتصفية الاعتمادات المرحلة المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز وكذا للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة وطنيا ودوليا
- الحرص على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها
- حصر النفقات المشتركة فيما لا يمكن تخصيصه بطريقة مباشرة لقطاع وزاري معين
- التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار

- حصر المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين
- التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

4. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية

أ. مواصلة اليقظة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان استقرار التوازنات المالية

تحسين المداخيل من خلال :

- تحسين الموارد المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة وتحصيل الباقي استخلاصه، وتثمين المحفظة العقارية.

- تعزيز تعبئة المداخيل الضريبية والجمركية والرفع من أداء وفعالية المصالح المكلفة بالتحصيل وتقوية المراقبة الضريبية ومحاربة الغش والتهريب.

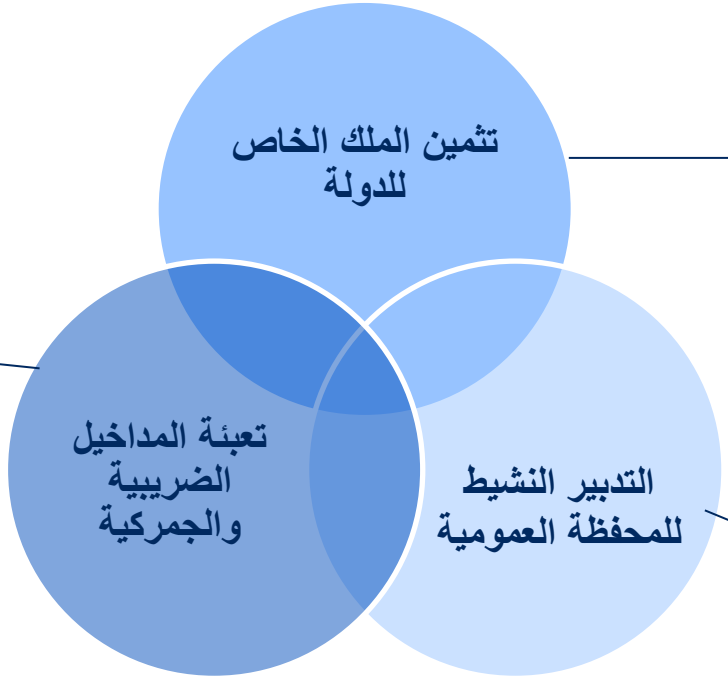

- اعتماد سياسة جديدة في توزيع أرباح المؤسسات العمومية والعمل على تحسين مردودية المحفظة العمومية فيما يخص الموارد الذاتية.

بالموازاة مع هذه الإجراءات، ستتم مواصلة تعبئة التمويلات الخارجية وخاصة الهبات الممنوحة في إطار الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. ضبط التوازنات الخارجية وتحسين الموجودات الخارجية من العملة الصعبة

- تطوير العرض التصديري ودعم المقاولات المصدرة والرفع من قدراتها التنافسية من أجل ضمان استفادة أمثل من امتيازات اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر؛
- دعم الاندماج الاقتصادي وكذا تفعيل الموازنة الصناعية؛
- الانفتاح على أسواق جديدة؛
- حماية الأسواق المغربية من بعض الممارسات التي تضر بالمبادلات التجارية (التهريب، إغراق الأسواق، التصريحات الجمركية الخاطئة، ...).

4. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية

ب. ضبط التوازنات الخارجية وتحسين الموجودات الخارجية من العملة الصعبة

تعبئة الموارد من العملة الصعبة

- تعبئة التمويلات الخارجية لضمان تمويل ناجع للسياسات الهيكلية والقطاعية، و ذلك في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية العربية و الدولية.
- تعزيز الجهود المبذولة لتمكين بلادنا من الولوج إلى الأسواق المالية الدولية بشروط مُرضية ؛
- تجديد الخط الائتماني للسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي بمبلغ **5** ملايير دولار وذلك في إطار السياسة الاستباقية التي تنتهجها الحكومة

الرفع من مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة

تخفيف الضغط على السيولة في السوق المالية الداخلية

تعزيز ثقة المستثمرين والشركاء الماليين على المستوى الدولي

محاور العرض

I الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

II السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

III أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015

IV المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

V أهم التدابير المقترحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015

المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

الفرضيات :

نسبة النمو	%4,4
نسبة عجز الميزانية	4,3 % من الناتج الداخلي الخام
متوسط سعر البترول	103 دولار للبرميل
متوسط سعر غاز البوتان	804 دولار للطن
سعر الصرف (دولار/ درهم)	8,6

المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

–المداخيل والنفقات –

بملايير الدراهم	ق م 2014	م.ق.م 2015	الفرق (القيمة)	الفرق (%)
المداخيل الجارية	207,7	216,1	8,4	4%
المداخيل الجبائية	180,2	184,7	4,6	2,5%
▪ الضرائب المباشرة	77,2	81,8	4,6	5,9%
▪ الضرائب غير المباشرة	80,6	80,8	0,2	0,3%
▪ الرسوم الجمركية	7,7	7,3	-0,5	-5,8%
▪ رسوم التسجيل والتنبر	14,7	14,9	0,2	1,5%
المداخيل غير الجبائية	24,5	28,4	3,8	15,6%
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3,0	3	0	0%
النفقات الجارية	215,6	213,8	-1,8	-0,8%
▪ الموظفين	103,7	105,5	1,8	1,7%
▪ السلع و الخدمات	53,0	58,9	5,9	11,1%
▪ فوائد الدين	23,9	26,5	2,6	11,0%
▪ المقاصة	35,0	22,9	-12,1	-34,6%
الاستثمار	43,7	49,2	5,5	12,6%
عجز الميزانية			-42,0	
النسبة من الناتج الداخلي الخام (%)		-4,3%		

المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015
– المناصب المالية (2/1) –

القطاعات الوزارية	مشروع قانون 2015
البلاط الملكي	200
مجلس النواب	10
رئيس الحكومة	50
المحاكم المالية	30
وزارة العدل و الحريات	300
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	90
وزارة الداخلية	7600
وزارة الاتصال	10
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	500
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	7020
وزارة الصحة	2000
وزارة الاقتصاد والمالية	1000
وزارة السياحة	16
الأمانة العامة للحكومة	40
وزارة التجهيز والنقل و اللوجستيك	350
وزارة الفلاحة والصيد البحري	120
وزارة الشباب و الرياضة	50
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	400

المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015
– المناصب المالية (2/2) –

القطاعات الوزارية	مشروع قانون 2015
وزارة الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني	14
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	114
وزارة الصناعة والتجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي	56
وزارة الثقافة	40
وزارة السكنى و سياسة المدينة	30
وزارة التعمير و إعداد التراب الوطني	30
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية	10
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	10
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة	10
إدارة الدفاع الوطني	2000
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	20
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	10
المندوبية السامية للتخطيط	30
المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	60
وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	10
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج و شؤون الهجرة	20
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	200
المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي	10
المناصب غير الموزعة	50
المجموع	22 510

محاور العرض

I الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015

II السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

III أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015

IV المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

V أهم التدابير المقترحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015

تدابير لإنعاش التشغيل

- إعفاء الأجر الإجمالي الشهري **في حدود 10.000 درهم ولمدة 24 شهرا** تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير، والمدفوع من طرف المقاولات التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 **في حدود خمسة (5) أجراء**.

- تحمل الدولة، **لمدة 24 شهرا وفي حدود 5 أجراء**، لحصة المشغل برسم الاشتراكات الاجتماعية بنظام الضمان الاجتماعي ورسم التكوين المهني، بالنسبة للمقاولات أو الجمعيات التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019.

تتم الاستفادة من هذين الإجراءين وفق الشروط التالية:
- أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد غير محدد المدة؛
- أن يتم التشغيل خلال السنتين الأوليتين من إحداث المقاولة.

تدابير لإنعاش التشغيل

إعطاء دينامية متجددة لبرنامج إدماج حاملي الشهادات

- تحديد مدة التدريب في 24 شهرا كحد أقصى غير قابلة للتجديد؛
- تخفيض مدة إعفاء التعويض عن التدريب من الضريبة على الدخل إلى 24 شهرا عوض 36 شهرا؛
- تحمل الدولة الكلي لمساهمات المشغِل والمتدرب برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال فترة التدريب؛
- إلزام المشغل بالإدماج النهائي في حدود ما لا يقل 60% من المتدربين؛
- تحمل الدولة لحصة المشغِل برسم الاشتراكات المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمدة 12 شهرا، في حالة التشغيل النهائي للمتدرب؛
- توسيع مجال تطبيق هذا البرنامج ليشمل التعاونيات.

تدابير لإنعاش التشغيل

- توسيع مجال الأنشطة الممارسة في إطار نظام المقاول الذاتي: المقاولين في الأشغال المتنوعة والمقاولين في الأعمال المعلوماتية ....؛
- تمكين المقاول الذاتي من الاستفادة من الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني.

تدابير لتشجيع الاستثمار

- إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات» بغلاف مالي يقدر بـ 3 ملايير درهم؛

- تخفيض قيمة الاستثمارات المعفاة من الرسوم والمكوس عند الاستيراد والمصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات من 200 إلى 150 مليون درهم؛

- تمديد مدة الاعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أموال الاستثمار المقتناة في الداخل وعند الاستيراد من أربع وعشرين (24) شهرا إلى (36) ستة وثلاثين شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في بداية النشاط.

تدابير لدعم المقاولة

- تمكين الشركات من إمكانية الإستنزال التلقائي لزائد الضريبة الذي دفعته برسم سنة معينة من الدفعات الاحتياطية المستحقة برسم السنوات المحاسبية الموالية.
- توسيع إلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتمكينها من الاستفادة من تسهيلات التكنولوجيا الجديدة، وذلك وفق الجدولة التالية:
  - ✓ ابتداء من فاتح يناير 2016 : رقم الأعمال يفوق أو يساوي عشرة (10)مليون درهم.
  - ✓ ابتداء من فاتح يناير 2017: رقم الأعمال يفوق أو يساوي عشرة (3)مليون درهم.
- إحداث مسطرة لتمكين المقاولات التي لديها علاقات تبعية مع المقاولات غير المقيمة من إبرام اتفاقيات مسبقة حول أثمان التحويل، استجابة لملتمسات الفاعلين الاقتصاديين وقصد الملائمة مع أفضل الممارسات الدولية .

تدابير لفائدة المهن الخاضعة لنظام الربح الجزافي

- حذف الإجراء المتعلق بإلزامية مسك سجل من طرف الخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب نظام الربح الجزافي وذلك استجابة لملتمسات الخاضعين للضريبة المعنيين؛

- إحداث إلزامية تقديم أوراق إثبات النفقات المتعلقة بالمشتريات بالنسبة للخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب النظام الجزافي والذين تتجاوز الواجبات الأصلية المترتبة عليهم برسم السنة خمسة آلاف (5000) درهم.

تدابير تندرج في إطار مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة:

❑ **تطبيق سعر 10% على بعض العمليات والمواد :**

- عمليات القرض المتعلقة بالسكن الاجتماعي (معفاة حاليا)؛

- سخانات الماء الشمسية (سعر 14% حاليا).

❑ **تطبيق سعر 20% على بعض العمليات والمواد :**

- العجائن الغذائية ؛ (سعر% 10 حاليا)

- الأرز المصنع و دقيق و سميد الأرز؛ (سعر% 10 حاليا)

- الرسم المستحق على المرور في الطرق السيارة؛ (سعر% 10 حاليا)

- الشاي (سعر14% حاليا) مع تخفيض الرسوم الجمركية من **40%** إلى **32,5%** بالنسبة للشاي المعبـأ ومن **32,5%** و**25 %** إلى **2,5 %** بالنسبة للشاي غير المعبأ (en vrac).

تدابير تندرج في إطار توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية

- تحديد خصم الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد في نسبة **10%** من الأجرة عوض الخصم من مجموع الأجر؛
- رفع السعر، برسم واجبات التسجيل، المطبق على عمليات التخلي عن الحصص والأسهم في الشركات من **3%** إلى **4%**؛
- تطبيق الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات على العربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج؛

تدابير تندرج في إطار تيسير الولوج للسكن

- تمكين الأجانب المقيمين بالمغرب وفي وضعية قانونية، من اقتناء السكن ذو القيمة المخفضة والسكن المخصص للطبقة المتوسطة ؛
- تشجيع العرض بالنسبة للسكن الاجتماعي المعد للكراء برفع السومة الكرائية القصوى وتخفيض مدة الإعفاء من 20 سنة إلى 8 سنوات.

تدابير تهدف إلى تقوية آليات محاربة التهريب والغش

- توسيع مجال تدخل إدارة الجمارك ليشمل الطرق السيارة (محطات الأداء ونقط الخروج) لمحاربة تهريب البضائع؛

- الرفع من العقوبات على عمليات تهريب البضائع التي لها تأثير على الأمن والاقتصاد في حالات العود، والغش التجاري، والممارسات التي تهدف إلى الاستفادة من امتيازات نظام القبول المؤقت.

تدابير مختلفة

- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على هريس الفواكه من 40 % إلى 2,5 %؛

- استثناء حالات الإلحاق من مقتضيات المادة 22 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بترشيد استعمال المناصب التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية، وذلك في إطار مواكبة أوراش تحديث الإدارة خاصة الورش المتعلق بتفعيل حركية الموظفين.

تدابير مختلفة

- حذف الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق أجرة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المكلفة بالمالية برسم مصاريف رقابة ومراقبة مقاولات التأمين واعادة التأمين"؛
- دمج الحسابين المرصدين لأمور خصوصية "صندوق إنعاش الاستثمارات" و"الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات" في حساب واحد يحمل إسم "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات"،
- إحداث مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد" التابع لإدارة الدفاع الوطني.

شكرا على انتباهكم